# التعليم الخاص
# وبنية النظام التعليمي بمصر

## إعداد

**أ.د/ سامي محمد نصار**

أستاذ أصول التربية

معهد الدراسات التربوية جامعة القاهرة

# التعليم الخاص وبنية النظام التعليمي بمصر

# التعليم الخاص وبنية النظام التعليمي بمصر

أ.د/ سامى محمد نصار

## مقدمـة:

من المعروف أن بنية أي نظام تعليمي تعبر عن المجموع الكلي للمكونات الفرعية التي تعمل في تناغم وتكامل مع بعضها البعض لكي تؤدي وظيفة أو تحقق هدفا معينا في إطار سياق اقتصادي واجتماعي وسياسي، ومن ثم فإن بنية أي نظام تعليمي تتسم بالخصائص التالية:

- التفاعل والتناغم والتكامل بين مكوناتها الفرعية بما يشكل هوية خاصة للنظام التعليمي وبنيته.
- وجود أهداف محددة سلفا في إطار سياسة عامة للدولة توجه التعليم نحو خدمة هذه السياسة؛ بحيث يصبح هو الآخر جزءًا منها.
- وجود علاقات وقنوات اتصال بين مختلف مكونات بنية النظام التعليمي على نحو يضمن التنسيق والاتساق بينها.
- الاستجابة للمتغيرات المحلية والعالمية وتوظيفها في تطوير أهداف التعليم، ومحتواه ووسائله، بما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية بكل جوانبها.

ويشير ما تقدم إلى أنه ليس ثمة نظام تعليمي في المطلق، حيث تتشكل بنية هذا النظام من خلال تفاعل العديد من القوى والعوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي توجه فلسفته، وأهدافه ومحتواه، ومؤسساته. ولما كانت هذه العوامل تتغير من لحظة تاريخية إلى أخرى فإن بنية أي نظام تتغير هي الأخرى تبعا لتغير معطيات السياق الاقتصادي والاجتماعي، التي تعبر عن علاقات القوة والمصلحة في المجتمع؛ وبالتالي ترسم توجهات سياسته التعليمية من حيث القبول والالتحاق والمجانية، والإتاحة، وتكافؤ الفرص، والمساواة، وغيرها من القضايا المفصلية التي تحدد طبيعة بنية النظام التعليمي.

ويرى الفيلسوف الفرنسي بيير بورديو أن طبقة الصفوة في المجتمع الحديث تفرض ثقافتها على النظام التعليمي من خلال **السلطة التربوية** التي تتشكل تدريجيا داخل نظم التعليم، وهذه **السلطة التربوية** هي نتاج تفاعل القوى والمصالح بين الجماعات الاجتماعية المسيطرة في المجتمع، وهي لا تمارس وظائفها بشكل مباشر، وإنما، باعتبارها تمثل ثقافة الطبقة المسيطرة في المجتمع، فهي تكتسب قيمة أكثر من غيرها في نظر جميع أفراد المجتمع، ومن ثم تتم شرعنة الممارسات

التي يقوم بها العاملون في الحقل التربوي وبالتالي تفرض طبقة الصفوة ثقافتها على المدرسة والنظام التعليمي بشكل سلس ليتم تدريجيا إقصاء أبناء الطبقات الفقيرة عن الحصول على فرصتهم الكاملة في التعليم، ونفس الوقت تفرض الأنماط والنظم التعليمية التي تحقق مصالحها (شبل بدران وحسن البيلاوي١٩٩٧: ١٤٦ -١٤٧)

وقد اتخذت بنية النظام التعليمي في مصر أشكالاً مختلفة تعكس التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع المصري، وما فرضته هذه التطورات على هيكل التعليم بمختلف مراحله وأنواعه من تغيرات. ويشير عدد من الدراسات والتقارير الإقليمية والدولية إلى أن بنية النظام التعليمي في مصر خلال العقدين الأخيرين لم تعد موحدة Unified أو متسقة Uniform، بل أصبحت بني متعددة أو متوازية تتبادل فيما بينها عمليات الاستبعاد والإقصاء والاصطفاء على نحو يهدد النسيج الاجتماعي. (Tomasevski, 2006: 154)

فمنذ بداية السبعينيات أخذت الدولة بنظام السوق الحر وشهد المجتمع المصري بداية عصر الانفتاح الاقتصادي، وظهور طبقات جديدة لها تطلعاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما شهد المجتمع المصري بروز التيارات الدينية بمختلف أطيافها وطوائفها.

كما شهدت هذه الفترة أيضًا تراجعا في قطاعي الإنتاج والخدمات؛ فبدأت سياسة الخصخصة، وبيع القطاع العام، والتزام الدولة بسياسات التكيف الهيكلي التي فرضتها المؤسسات المالية العالمية، فاتجهت الدولة إلى تقليص دورها في مجال تقديم الخدمات الأساسية للتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وهو الأمر الذي تجسد في انكماش الانفاق العام على التعليم، مما أدى إلى انهيار بنيته التحتية من مدارس وجامعات، وتدني مستوى المعلمين ومكانتهم، فانخفضت جودة التعليم في مؤسسات الدولة مما أفسح المجال للقطاع الخاص للدخول إلى ميدان التعليم باعتباره نوعا من أنواع الاستثمارات ذات العائد المرتفع، فانتشرت المدارس الخاصة المملوكة للأفراد، والجمعيات، بل دخلت الدولة أيضًا كطرف في هذه العملية فأنشأت المدارس التجريبية في التعليم قبل الجامعي والبرامج المميزة بالجامعات مهدرة مبدأ دستوريا من واجبها الحفاظ عليه ألا وهو "أن التعليم في جميع مؤسساتها بالمجان" وذلك تنفيذًا لنصائح وتوجيهات البنك الدولي التي ركزت

على ضرورة تقاسم التكاليف، أو استعادة الكلفة Cost recovery فيما يتعلق بالخدمات وبخاصة التعليم.

وكانت النتيجة أن أصبح لدينا نوعان من التعليم يدفع المواطنون تكلفتهما:

- تعليم عام حكومي مجاني اسما لعامة الشعب ضعيف المستوى، فقير الإمكانات، هزيل العائد أو المردود يتحمل فيه المواطنون ضعف ما تدفعه الدولة.
- تعليم خاص متميز، متعدد المستويات، متنوع اللغات والانتماءات قاصر على أبناء الطبقات الميسورة والغنية يتحمل تكلفته المستفيدون منه.

وسوف توضح الصفحات التالية كيف أزيلت الفروق بين التعليم الحكومي المجاني والتعليم الخاص بحيث صار التعليم في مصر كله خاصا مدفوع الثمن، وإن كان هناك تعليم للفقراء في مدارس الدولة يتحملون تكلفته في إطار من المجانية الزائفة، وتعليم خاص للأغنياء في المدارس الدولية والخاصة، وكيف أصبح التعليم أداة للتمييز وشرعنة الفروق الطبقية بين أفراد المجتمع المصري.

## بنية النظام التعليمي في مصر:

لكي ندرك موقع التعليم الخاص في بنية النظام التعليمي المصري علينا أن نشير إلى أن التعليم المصري متعدد النظم، فلا يوجد فيه نظام عام واحد أو بنية متكاملة تتسم بالاتساق والتناغم، وإنما يضم بين طياته نظما فرعية، ونشأت على جسده نتوءات متعددة ومتنافرة ومتضاربة من حيث الفلسفات والأهداف والمناهج واللغات. فهناك النظام التعليمي المدني الحكومي والخاص، والتعليم الفني بمراحله وأنواعه المختلفة، والتعليم الديني التابع للأزهر بشقيه المجاني والخاص، ثم أخيراً التعليم الأجنبي على مختلف توجهاته وانتماءاته ونماذجه المتعددة التي تشمل كل مراحل التعليم من الحضانة حتى الدراسات العليا. وبالطبع يعكس هذا التعدد تباعداً في مستويات الملتحقين والمتخرجين من مختلف هذه الأنشطة التي تختلف فيها أيضاً طرق ومناهج التحصيل، وأجواء التعليم وطقوسها التي تتبعها مختلف هذه الأنظمة، والتي تؤثر بالتالي على توجهات المتعاملين والدارسين فيها، وبالتالي تنعكس على حياتهم العملية من خلال التوجهات التي تطرحها المناهج التي يتلقونها في مختلف هذه الأنظمة، وهو ما يعكس ما قد يبدو على أنه مقومات لتشكيل هويات مختلفة تتأثر وتؤثر في مدى التعرض لبعض الموضوعات، مثل التعليم باللغة العربية، أو بأي نوع من اللغات الأخرى، وكذلك مدى الجرعة التي

يتم التعرض لها من موضوعات الثقافة والتاريخ الوطني، وكذلك مدى وقدر التزود ببعض المعارف والمهارات العلمية من التكنولوجيا المعاصرة وأهميتها وصلتها بمشكلات الواقع وطموحاته (حامد عمار ومحسن يوسف ٢٠٠٦: ١٢٨-١٢٩)

**١-التعليم الحكومي ... وهم المجانية:**

مع بناء مصر الحديثة في عهد محمد على، وبداية القرن التاسع عشر كان التعليم مجانيا وحكوميا، وكانت الدولة متكفلة بجميع تكاليف تعليم التلاميذ ورعايتهم، ومعروف أن هذه الفترة شهدت توسعًا كبيرًا في التعليم بكل مراحله وأنواعه، وكان متاحا لجميع أبناء الشعب المصري.

وقد شهد التعليم في مصر تراجعًا في عهد أبناء محمد على، نتيجة لتقلص المشروع النهضوي في مصر، وصاحب ذلك ظهور الطبقة البرجوازية المصرية الجديدة التي ارتبطت مصالحها بالأجانب والمتمصرين, وهنا بدأ الحديث يدور حول إلغاء مجانية التعليم، وحول حق أبناء الطبقات الفقيرة في التعليم، خاصة أن كثيرين منهم وصل إلى الوظائف العليا في الدولة، الأمر الذي توجس منه أبناء الطبقات الارستقراطية خيفة على مواقعهم ومصالحهم.

ومعروف أن الخديوي إسماعيل قد حاول إحياء مشروع النهضة المصرية مرة أخرى، ولكن مع تراكم الديون وسيطرة الأجانب، وامتداد نفوذهم في مصر، نجد رياض باشا ناظر المعارف في أواخر عهد إسماعيل، ووكيله يعقوب أرتين يدعوان إلى إلغاء المجانية. وفي كتابه "القول التام في التعليم العام" يسوق يعقوب أرتين مبررات إلغاء المجانية أنقله بنصه" وحيث قد قدرنا الأطفال الذكور الذين بلغوا سن التعليم بالديار المصرية ٥٠٠.٠٠٠ طفل ورأينا أنه لم يكن في طاقة الحكومة أن تقوم بتعليم أكثر من ٧٨٠٠ تلميذ من هذا العدد، فهل مع ذلك يصح عقلا أن يتعلم بعض هذا العدد مجانا في المدارس؟ أوليس من الصواب تكليف الجميع على السواء بدفع المصاريف المدرسية حتى تحصل على إيراد جديد ليساعدنا على نشر التعليم؟ ومن جهة أخرى هل يجوز الإقرار على المجانية مع أنه ليس في وسعنا نشر التعليم بين جميع أبناء البلاد؟ وهل من العدل أن نجعل بعض أولاد الممولين يتمتعون بمزايا التعليم دون البعض الآخر الذي هو السواد الأعظم؟ وفضلا عن ذلك فإن المجانية تعطى إلى من ليسوا أهلا لها، وتوجب هما عظيما لموظفي النظارة... وليس من سبيل لحسم ذلك سوى محو المجانية نفسها، وأرى أن هذا المحو ضربة لازب". (يعقوب أرتين ٢٠١٠: ٤٤- ٤٥).

ولو تأملنا ما قاله يعقوب أرتين منذ أكثر من قرن من الزمان عن ضرورة **محو المجانية** نجد أنه يتكرر بنصه الآن على مسامعنا ليل نهار من أولئك الداعين إلى إلغاء المجانية، وإلى تخصيص التعليم، وكأنه في لحظات الانهيار والتدهور ليس ثم من فريسة سوى التعليم للبدء بها. وكانت لآراء يعقوب أرتين أثرها إذ سرعان ما أصدر رياض باشا لائحته بمصروفات التعليم، ولكنها لم تجد سبيلها إلى التطبيق إلا مع مجئ الاحتلال الإنجليزي لمصر عام ١٨٨٢، حيث تحالفت الارستقراطية المصرية مرة أخرى مع سلطات الاحتلال حتى تم إلغاء المجانية تماما. وكانت آراء اللورد كرومر حول المجانية، وكيف أنها السبب في كسل الطلاب وتراخيهم، هي الغطاء والمبرر أمام المسئولين الذين اشتطوا في فرض الرسوم الدراسية، وتشددوا في تحصيلها وعدم الإعفاء منها. ومن عجب أن آراء كل من يعقوب أرتين واللورد كرومر ظلت هي الأساس الذي انطلقت منه دعاوى إلغاء المجانية حتى الآن، حيث ما زلنا نسمع أن على المواطن أن يدفع فاتورة تعليمه حتى يقبل على التعليم باهتمام.

وعندما نالت مصر استقلالها الجزئي عام ١٩٢٢ لم يتغير الوضع كثيرًا، حيث ظل تعليم أبناء الأغنياء في رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والثانوية والجامعة بمصروفات، بينما أنشئت لأبناء الفقراء مدارس أولية متخلفة في مناهجها ومبانيها على نحو يعكس التفاوت الطبقي في المجتمع.

وقد أدى غياب النص الدستوري الحامي والراعي للحق في التعليم في وثيقة دستور ١٩٢٣ إلى استمرار هذا الوضع الذي أدى إلى انتشار الأمية بين الفقراء من أبناء مصر، حيث اقتصرت المادة ١٩ من هذا الدستور على " إلزامية ومجانية التعليم الأولى" الذي كان لا يتعدى مستواه مستوى محو الأمية.

وقد أتت حركة التنوير المصرية أكلها خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، حيث حفلت مصر بالكثير من التيارات الفكرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي وجهت حركة النضال الشعبي ضد الاحتلال والملكية والظلم الاجتماعي، واختلطت الأفكار الليبرالية، والماركسية، والاشتراكية والفاشية والإسلامية، وانتظمت في حركة نضال واسع ضد مظاهر التخلف الذي كانت تعانى منه مصر، وكانت الديمقراطية والعدالة الاجتماعية هي الغاية والهدف الذي سعت إليه مختلف الأحزاب والقيادات الفكرية والسياسية كل على طريقته وفهمه، ومن هنا يظهر الجدل مرة أخرى حول المجانية في أوساط النخبة المصرية.

ويصدر طه حسين كتابه مستقبل الثقافة في مصر ١٩٣٨ ليؤكد ضرورة أن تكفل الدولة تكاليف التعليم باعتباره ضرورة من ضرورات الأمن القومي أو على حد تعبيره (الدفاع الوطني).

"لابد إذا من نشر التعليم العام من جهة إلى أقصى حدود النشر، ولا بد من حماية المدارس والمعاهد من هذا الازدحام الشنيع الذي يفسد التعليم إفساداً، **ولابد من أن تدبر الدولة ما يحتاج إليه ذلك من المال، كما تدبر ما يحتاج إليه الدفاع الوطني من المال**". (طه حسين ١٩٩٣: ١٠٤)

وكان إسماعيل القباني على الطرف الآخر من القضية معتبراً – من منظور فني ومهني بحت – أن إتاحة التعليم للجميع تؤثر على جودته، ومن ثم نادي بمجانية التعليم في المدارس الأولية التي تفتح أبوابها للفقراء، أما التعليم الابتدائي والثانوي والعالي فهو للقادرين ماديا.

وعرفت هذه القضية بقضية الكم والكيف في التعليم، وكأن الكم والكيف لا يجتمعان. وهو نفس الطرح الذي نجده على ألسنة بعض المسئولين والكتاب حاليا الذين يتناسون أن المجانية والتعليم للجميع مطبقة في جميع دول العالم المتقدم، ومع ذلك فالتعليم هناك لا تنقصه الجودة، ولا يغيب عنه التميز.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية بانتصار المعسكر الغربي والاشتراكي على المعسكر الغازي والفاشي تنتشر في مصر أفكار العدالة الاجتماعية ويصدر نجيب الهلالي ومستشاره طه حسين تقريراً عن إصلاح التعليم عام ١٩٤٤، يرد فيه لأول مرة في الخطاب الحكومي المصري ذكر مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وإلغاء المصروفات في مرحلة التعليم الابتدائي.

ويتسع البعد الاجتماعي لنظام التعليم الحديث عندما كان طه حسين وزيراً للمعارف عام ١٩٥١ بإلغاء المصروفات في التعليم الثانوي الذي أصبح في نظره ضرورة، وليس ترفا للنهضة الحضارية، وبذلك أصبح التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي بالمجان.

وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ تم إعلان الاشتراكية أيديولوجية حاكمة للعمل، وإعلان مبدأ تكافؤ الفرص، وتذويب الفوارق بين الطبقات، وتميزت هذه الفترة بإضفاء الحماية الدستورية الشاملة على حق التعليم، وبقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في دستور عام ١٩٥٦، ودستور ١٩٦٤، ودستور ١٩٧١.

ومع انكسار مشروع النهضة الذي قاده الزعيم جمال عبد الناصر، وما تبع ذلك في السبعينيات من تحول عن الطريق الاشتراكي ومجتمع الكفاية والعدل إلى اقتصاديات السوق الحر والانفتاح الاقتصادي، ومع انكماش الموازنات المخصصة للتربية والتعليم بسبب أعباء نكسة ١٩٦٧ وانتصار أكتوبر ١٩٧٣، واتجاه الدولة إلى تبنى سياسات التكليف الهيكلي التي تدعو إلى تخلى الدولة عن الكثير من أدواتها في توجيه السياسة الاقتصادية والاجتماعية، بدأ الجدل يثور مرة أخرى حول مجانية التعليم، وبدأ الانفتاحيون الجدد – في ذلك الوقت – ومفكروهم في شتى أعنف هجوم على مجانية التعليم، باعتبارها السبب الوحيد لسوء الأحوال في مصر، وليس سوء مستوى التعليم وحده، وأعادوا مرة أخرى آراء يعقوب أرتين واللورد كرومر، ولكن في صياغات أخرى تناسب المرحلة والعصر.

**ولكن إلى أي مدى تحققت المجانية بالفعل في المدارس والجامعات الحكومية؟**

لن استخدم هنا حججا نظرية ساقها مفكرون تربويون وسياسيون دافعوا عن المجانية أو هاجموها، وإنما سأستخدم الأرقام معتمداً على الدراسة القيمة التي أعداها عبد الخالق فاروق بعنوان " كم ينفق المصريون على التعليم؟ " لأبين كيف أن المجانية التي يتمسك بها الكثيرون هي محض سراب، وأن المجانية التي يدعوا البعض إلى إلغائها غير قائمة بالفعل، وأن المجانية التي يدعوا البعض الآخر إلى ترشيدها هى بمثابة تخطيط في الرمال.

إن ما أنفقته الدولة على التعليم في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، من الموازنة العامة لدولة بلغ ٢٨ مليار جنية، أما الإنفاق العائلي على التعليم فقط بلغ ٥٤ مليار جنية في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ أي ضعف ما أنفقته الدولة، وإذا دخلنا في تفاصيل هذا المبلغ نجدها فى المتوسط على الدرجة التالي:

٧٦٣.٨ مليون جنيه رسوم ومصرفات في المدارس (المجانية)، ترتفع إلى ٩٥١.٣ مليون جنية إذا أضفنا إليها ما تسدده الأسر المصرية من مصروفات إلى المدارس القومية ( الحكومية).

- ٣٦٩.٩ مليون جنيه رسوم ومصروفات بالجامعات الحكومية المجانية.
- ٢٦٥ مليون جنيه على مجموعات التقوية في المدارس الحكومية.
- ٢٢٦.٨ مليون جنيه على مجموعات التقوية في الجامعات الحكومية.
- ٦٢٥ مليون جنيه أنفقت على الكتب الخارجية في التعليم قبل الجامعي.

- ٩.٣ مليار جنيه للدروس الخصوصية في التعليم قبل الجامعي.(عبد الخالق فاروق، ٢٠٠٨)

وهنا يظهر جليا كيف أن الفروق قد ذابت بين التعليم الحكومي (المجاني) والتعليم الخاص بمصروفات، وكيف أن الإنفاق الشعبي يمثل ضعف الإنفاق الحكومي، وأن المواطنين يدفعون المليارات محاولين تعويض جوانب القصور في الإنفاق الحكومي الهزيل، مع علمهم بهزال العائد من التعليم الحكومي، وضعف مردوداته على أبنائهم معرفيا ووجدانيا واجتماعيا.

ينطلق تفسيرنا لهذا الموقف من اعتقادنا بأن دور النظام التعليمي لا يقتصر على إعادة إنتاج التقسيم التراتبي للعمل فحسب، وإنما يتجاوزه إلى إعادة إنتاج بنية علاقات القوة بين الجماعات والطبقات الاجتماعية، إما خلال التنشئة الاجتماعية أو الإقصاء، والنظام التعليمي عندما يقوم بذلك، فإنه يخفي وظيفته الاجتماعية في شرعنة الفروق الطبقية تحت غطاء وظيفته التقنية في إنتاج المؤهلات، ومعنى هذا أن ما يحصل عليه الفرد من خدمات رهن بموقعه الطبقي، والتعليم كخدمة من هذه الخدمات لا يخرج عن هذه القاعدة. (سامي نصار٢٠٠٥: ١٥)

ومن ثم هناك من يجادل في مجانية التعليم ككل، وهناك من يرى أن تكون المجانية قاصرة فقط على التعليم الأساسي الذي هو كاف جداً لأبناء الفقراء، وليس ثم من داع أن ينالوا قسطا أكبر من التعليم، مما يعكس النظرة الطبقية التي ترى في حصول الفقراء على قدر أكبر من الحقوق أو الخدمات شيئاً غير أخلاقي، كما ترى أنها مسئولة – بالقوة أو بالحق الأبوي – عن هؤلاء الفقراء، وعليها أن تستأنس هذه الجماهير، وأن تبقيها في حالة من الصمت حتى لا تنهض، وحتى تظل راضية بما قسمته لها الطبقة المسيطرة من تعليم لا يتجاوز الحد الأدنى. وأن تجاوزه لا يتعدى التعليم الفني أو التدريب المهني، إنها سياسة الاستبعاد والإقصاء والاصطفاء التي تمارس الآن على كافة الأصعدة، والتي تقف في مواجهتها ثقافة المقاومة التي تتجلى في الإنفاق الشعبي الهائل على التعليم الحكومي العام هزيل المردود وضعيف العائد الذي تحاول جماعات الضغط والمصالح الانقضاض عليه، فلا يتبقى أمام الجماهير سوى التعليم الخاص، وتلك قصة أخرى.

**٢-التعليم الخاص قبل الجامعي:**

التعليم الخاص في مصر أسبق وجوداً من التعليم الرسمي الحكومي، وإذا كانت المكاتب أو الكتاتيب الخاصة والأهلية منتشرة في مصر منذ الفتح العربي،

فإن استعانة محمد علي بالأجانب لبناء دولته الحديثة، وكانت مدارس الإرساليات الأجنبية هي البداية الحقيقية للتعليم الخاص في مصر، وكانت الجالية الأرمينية هي أول الجاليات الأجنبية في إنشاء المدارس في عهد محمد علي وخلفائه، ثم تلتها الجاليات الإيطالية واليونانية والألمانية والفرنسية والإنجليزية والأمريكية، كما قامت بعض الجمعيات الخيرية والأهلية المصرية بإنشاء مدارس مصرية خاصة لتعليم أبناء المصريين، كما قام الحزب الوطني بزعامة محمد فريد بإنشاء عدد من المدرس.

وكان التعليم الخاص بشقيه الأجنبي والمصري بعيداً عن سيطرة الدولة وإشرافها المباشر حتى عام ١٩٥٢، حيث صدر عدد من القرارات كان من أهمها القرار الجمهوري ١١٠ لسنة ١٩٥٨، وتبعه القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنه ١٩٥٩ تضمنا لائحته التنفيذية، التي تضم العملية التعليمية، والمناهج الدراسية وغير ذلك أما المدارس الإنجليزية والفرنسية فقد وضعت تحت إشراف هيئة المعاهد القومية للتربية والتعليم بناء على القرار الوزاري رقم ٧٠ لسنة ١٩٥٧.

وخلال فترة الستينيات حيث تم التوسع في التعليم الحكومي المجاني بجميع مراحله، تراجع التعليم الخاص، وانحصر في حدود ضيقة، حتى بدايات السبعينيات، وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، والسوق الحر، وظهور طبقات جديدة من الرأسماليين الجدد بدأ الانتعاش يعود إلى التعليم الخاص لتعليم أبناء هذه الطبقات تعليما متميزا ومميزا عن التعليم الحكومي الرسمي المجاني. ويوضح القرار الوزاري رقم ٣١ لسنة ١٩٨٦ بشأن التعليم الخاص أغراض التعليم الخاص فيما يلي:

- المعاونة في مجال التعليم الأساسي أو الثانوي (العام والفني) وفق الخطط المقررة في المدارس الرسمية المناظرة.
- التوسع في دراسة لغات أجنبية بجانب المناهج الرسمية المقررة.
- دراسة مناهج خاصة وفق ما يقرره وزير التربية والتعليم، وبعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي.(بثينة عبد الرؤوف رمضان ٢٠٠٧ :٦٥-٧٦)

ومع تنامي المد الديني، ظهرت المدارس الدينية الخاصة تحت سمع الدولة وبصرها، فإذا أضفنا إلى كل هذا التعليم الأجنبي في المدارس والجامعات نجد أمامنا بنية تعليمية مفككة بل ومتناقضة في توجهاتها الأساسية وفى أهدافها، تتعدد مكوناتها وتتوازي ولا تلتقي في مسار محدد نحو أهداف محددة.

وقد أخذ القطاع الخاص يلعب دورا متزايدا في مجال التعليم مع تغيير نمط الإدارة الاقتصادية للدولة، وإطلاق الحرية للاستثمار الخاص في جميع المجالات، بجانب تدهور أوضاع التعليم الحكومي منذ بداية الثمانينيات مع استحكام أزماته، وسعى قطاع كبير من أسر الطبقة الوسطى للبحث عن تعليم أفضل لأطفالها، لهذا شهد المجتمع المصري منذ منتصف السبعينيات، خاصة مع تزايد الهجرة لبلاد النفط وزيادة دخول العديد من أسر الطبقة الوسطى، بجانب السعي لاستثمار العديد من أفرادها لمدخرات العمل في تلك البلدان، شهد أعداد المدارس الخاصة العادية واللغات والأجنبية في جميع مراحل التعليم كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (١ )

تطور أعدد المدارس والفصول بالتعليم الخاص

٢٠٠٦ /٢٠٠٧ –٢٠٠٩/٢٠١٠

| السنة | المدارس | الفصول | التلاميذ |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | ٤٨٥٩ | ٣٩٠٩٠ | ١٢٨١٢٤٦ |
| ٢٠٠٨/٢٠٠٧ | ٤٩٦٦ | ٤٠٤٨٤ | ١٢٩١٢٥١ |
| ٢٠٠٩/٢٠٠٨ | ٥١١٨ | ٤١٨٦٠ | ١٣٢٦٦٩٦ |
| ٢٠١٠/٢٠٠٩ | ٥٢٥٥ | ٤٤٨٩٦ | ١٣٧٠١١٨ |

**المصدر**:http://services.moe.gov..eg/books/09010/A/A2.htm

كما صاحب هذه الزيادة في المدارس تزايد أعداد التلاميذ الملتحقين بها، وذلك على النحو الموضح بالجدول التالي:

جدول (١)

توزيع طلاب المدارس الخاصة حسب المراحل الدراسية

٢٠٠٢/٢٠٠١ –٢٠٠٦/٢٠٠٥

| **المرحلة الدراسية** | **٢٠٠٢/٢٠٠١** | | **٢٠٠٦/٢٠٠٥** | | **نسبة الزيادة%** |
|---|---|---|---|---|---|
| | **عدد المدارس** | **عدد التلاميذ** | **عدد المدارس** | **عدد التلاميذ** | |
| المرحلة الابتدائية | ١٢٩٤ | ٥٧٠٢٣ | ١٤٤٩ | ٧٠٦٠٨٧ | ١١.٩٨ |
| المرحلة الإعدادية | ٩١١ | ١٩٠٨١٦ | ١٠٣٦ | ١٢٩٨٥١ | ١٣.٧ |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| المرحلة الثانوية | ٤٣٢ | ١٠٤٩٤٥ | ٥٩٨ | ٩٤٠١٥ | ٢.١ |

وقد لقي التعليم الخاص تشجيعا وتسهيلات عديدة منها على سبيل المثال: إصدار القانون ١٤ لسنة ١٩٨٦ بشأن الجمعيات التعاونية، والذي سمح بمقتضاه بتأسيس المدارس بواسطة مجموعات من المساهمين شأنها في ذلك شأن أي شركة استثمارية.

إلا أنه يبقى بعد هذا الإشارة إلى أن التعليم الخاص، والذي يقدم إلى حد كبير تعليما متميزا عن التعليم في المدارس الحكومية يعد انتهاكا للإطار الدستوري والقانوني، والذي يؤكد على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، واعتبار التعليم حقا أساسيا، على الدولة أن تكفله وتضمنه لكل طفل بلغ السادسة من عمره، وبالتالي فإن حل مشكلات قصور التمويل بالتوسع في التعليم الخاص سياسة تدعم المزيد من الانتهاك لهذا الحق، فرغم تغيير نمط الإدارة الاقتصادية للمجتمع المصري والاعتماد بشكل أساسي على مبادرات وقيادة القطاع الخاص، إلا أنه يجب أن تظل العديد من الخدمات وفى مقدمتها التعليم، والخدمات التي تشكل قاعدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، يجب أن يظل للدولة الدور الأساسي في تمويلها وتوفيرها للجميع بصفتهم من دافعي الضرائب، والتي تحتاج إلى تطوير حقيقي حتى تصبح نظاما عادلا في توزيع الأعباء على الفئات الاجتماعية المختلفة، ومصدراً هاما لتوفير مزيد من الموارد لحل مشكلة تمويل التعليم.

و لقد سبقت الإشارة إلى أن التعليم الأجنبي بدء في مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر، واستمر مستقلا عن الدولة، وظل كذلك اللهم إلا بعض المحاولات لتدريس اللغة العربية والتوسع في تدريس الثقافة القومية باللغة العربية بدلا من اللغات الأجنبية، حيث كان يقوم الأجانب بتدريسها إلى أن حدث العدوان الثلاثي على مصر فتم تمصير المدارس الأجنبية، وخاصة الإنجليزية والفرنسية منها في مصر، ونقلت تبعيتها إلى مؤسسة المعاهد القومية، وقد بلغت جملة هذه المدارس (١٥) مدرسة منها، ١٠ مدارس باللغة الإنجليزية، وخمس مدارس باللغة الفرنسية وذلك عام ١٩٥٩.

وقد عادت المدارس الأجنبية في منتصف عقد السبعينيات من القرن الماضي، وقد صدر القرار الوزاري رقم ٣٣١ بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١١م في شأن ضوابط وتنظيم العمل بالمدارس الدولية وإجراءات الترخيص لها. وتضم المدارس الدولية في مصر حاليًا النوعيات التالية من المدارس:

- **مدارس تدرس المناهج البريطانية IGCSE:**

وهذه المدارس قاصرة على مرحلة التعليم الثانوي فقط لتدريس المناهج الإضافية للشهادة البريطانية، وذلك بناء على بروتوكول التعاون الموقع بين وزارتي التربية والتعليم والمجلس الثقافي البريطاني وجامعة كامبريدج وجامع إيدكسل.

- **مدارس تدرس المناهج الأمريكية- الفرنسية- الكندية- البريطانية:**

وهذه الدراسة إما أن تكون للمرحلة الثانوية فقط أو لجميع المراحل من رياض الأطفال حتى نهاية المرحلة الثانوية، وتتم مراجعة الكتب ومعادلتها وفقا للمنهج المصري بواسطة مستشاري المواد الدراسية؛ للتأكد من خلوها من كل ما يخالف العادات والتقاليد. ويوضح الجدول التالي أعداد المدارس التي تم الترخيص لها بتدريس المناهج الأجنبية:

جدول (٣)

أعداد المدارس الدولية في مصر

| مرحلة التعليم الأساسي من | G1=G9 |
|---|---|
| **مدارس دولية ألمانية** | **1** |
| **مدارس دولية كندية** | **2** |
| **مدارس دولية إنجليزية** | **8** |
| **مدارس دولية أمريكية** | **9** |
| **مدارس دولية فرنسية** | **5** |
| مرحلة التعليم الثانوي | |
| دبلومات أمريكية | **75** |
| IGCSI | **72** |

وتختلف المناهج التي تقدمها هذه المدارس كل حسب الدولة التي تتبعها، ويتم تدريس منهج الوزارة في اللغة العربية في أضيق الحدود، حيث يكتفى بتدريس أجزاء محدودة من كتب الوزارة، أما بالنسبة لمواد الدراسات الاجتماعية والتاريخ والجغرافيا فيدرس الطلاب المناهج الخاصة بالدول التي تتبعها المدرسة. ولا يخفى أثر هذه المناهج على الهوية الثقافية لأبنائنا.

**٣- التعليم العالي والجامعي الخاص:**

ظل نظام التعليم العالي في مصر يعتمد على القطاع العام بشكل شبه حصري حتى التسعينيات من القرن الماضي. وكانت الجامعة الأمريكية بالقاهرة هي الاستثناء الوحيد لوقت طويل منذ إنشائها في عام ١٩١٩. وفى عام ١٩٩٢ صدر قانون جديد، هو القانون رقم ١٠١، للترخيص بإنشاء الجامعات الخاصة وتنظيم ذلك النشاط. وفى عام ١٩٩٦ فتحت أربع جامعات جديدة أبوابها لاستقبال

الطلاب، أعقبها خمس جامعات أخرى في عام ٢٠٠٠ ثم مجموعة أخرى من ست جامعات في عام ٢٠٠٦، وتقع معظم تلك الجامعات في القاهرة أو على أطرافها. إضافة إلى ذلك تم السماح لمجموعة من المعاهد العليا الخاصة بأن تعمل وتمارس نشاطها لبضعة عقود برغم غياب الإطار التشريعي المناسب. ومعظمها في الغالب عبارة عن مؤسسات تحظى بدعم ومساندة دولية وتعمل وفقاً لمعايير المؤسسات الأكاديمية في البلدان المتقدمة اقتصادياً.

وتحظى مؤسسات التعليم العالي الخاصة بإعفاء ضريبي، ويعتمد نموذج العمل لديها بشكل كامل تقريباً على الرسوم التي يدفعها الطلاب لتغطية نفقات التشغيل، وتتراوح تلك الرسوم سنوياً ما بين ٣٠ و٤٠ ألف جنيه مصري في الجامعات الخاصة الأكثر تميزاً، كما تعتمد على أعضاء هيئة التدريس المنتدبين من الجامعات الحكومية بنظام الدوام الجزائي لتخفيض نفقات التدريس. وعلى خلاف الجامعة الأمريكية بالقاهرة، فإن الجامعات الخاصة الجديدة تركز بشكل أساسي على الطلاب في مرحلة الليسانس والبكالوريوس.

ويمثل الطلاب بالقطاع الخاص حوالي خمس العدد الإجمالي للطلاب المقيدين في قطاع التعليم العالي في مصر (انظر الجدول التالي) ويتركز معظم هؤلاء الطلاب في المعاهد العليا التي تقوم بمهمة أكثر احترافية من الجامعات. فالقيد بالجامعات الخاصة لا يزال هامشياً، حيث يقل عدد الطلاب المقيدين بها عن ٢ في المائة من إجمالي عدد طلاب الجامعات.

جدول (٤)

**مؤسسات التعليم العالي الخاص في مصر ونسب القيد بها٢٠٠٨**

| | عدد المؤسسات | عدد الطلاب المقيدين | الحصة من إجمالي عدد المقيدين (%) |
|---|---|---|---|
| الجامعات | ١٧ | ٤٨٣٢٩ | ١.٩ |
| المعاهد العليا | ١٢١ | ٤٢٨٢١١ | ١٦.٨ |
| الكليات التكنولوجية | ٢٢ | ٣٤٢٤١ | ١.٤ |
| **المجموع** | **١٦٠** | **٥١٠٧٨١** | **٢٠.١** |

**المصدر:** منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي(٢٠١٠) مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي في مصر...ص٢٨٩.

وإذا كان لا يسمح للجامعات الحكومية من الناحية النظرية بأن تتقاضى رسوما دراسية من الطلاب كما تنص على ذلك المادة رقم ١٧ من الدستور التي تؤكد تحديداً على مجانية التعليم على كل المستويات، فإن الطلاب يدفعون بالفعل رسوم تسجيل محدودة، وبعض الرسوم الإدارية التي قد تصل إلى ١٢٠ جنيها سنويا، ومن جانب آخر فقد ظهرت في السنوات الأخيرة أنواع متعددة من عملية تقاسم التكلفة، وذلك في شكل برامج يتم تدريسها بلغات أجنبية (البرامج المميزة)، وبرامج لفئات خاصة من الطلاب (نظام الانتساب الموجه)، وكذلك برامج التعليم المفتوح. إضافة إلى ذلك، فإن الدروس الخصوصية تقدم خدمات تعليمية مكملة لما تقدمه تلك المؤسسات، على الرغم من أن الدخل الوارد من تلك الدروس لا يصب بشكل مباشر في المؤسسات التعليمية.

وفي هذا الإطار قامت العديد من الكليات الحكومية، بتشجيع من الدولة، بافتتاح شعب خاصة للبرامج المميزة يدرس فيها الطلاب باللغة الإنجليزية أو الفرنسية. ويقوم القيد بتلك البرامج على أساس تنافسي نظراً لقيمتها الملحوظة فيما يتعلق بالفرص المتاحة في سوق العمل. وتقوم تلك البرامج بقيد عدد محدود من الطلاب؛ لتوفير بيئة تتميز بجودة عالية للتعليم والتعلم. وتتشابه المتطلبات الأكاديمية للقيد بتلك البرامج مع مثيلاتها من البرامج المعتادة، ولكن الطلاب الملتحقين بها يدفعون رسوم دراسية تصل إلى خمسة آلاف جنيه مصري سنوياً. وفي العام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بلغ عدد البرامج العاملة بهذه الطريقة ٤٧ برنامجاً توجد بشكل رئيس في كليات: الهندسة والتجارة والزراعة والحقوق. وتحظى ثلاث جامعات هي: عين شمس والقاهرة والإسكندرية بنحو نصف هذه البرامج.

ومع ذلك لا يزال عدد الطلاب المقيدين بتلك البرامج متواضعاً نسبياً حيث يصل إجمالي عددهم إلى خمسة آلاف طالب.

**برامج الانتساب:** تحظى برامج التعليم الموازى التي تم تطويرها في الجامعات الحكومية بالعدد الأكبر من الطلاب، حيث تقبل تلك البرامج الطلاب من خريجى المدارس الثانوية الذين يقل مجموع درجاتهم عن أقرانهم المقيدين في البرامج المعتادة. وفي المقابل يلتزم الطلاب المقيدون في البرامج بالمصروفات التي يدفعها الطلاب الملتحقون بالبرامج التي يتم التدريس فيها بلغات أجنبية، والرسوم تزيد بشكل كبير عن تلك التي يدفعها الطلاب العاديون. وتبين الإحصائيات الخاصة بالعام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ أن الطلاب المقيدين في تلك البرامج بلغ عددهم ٣٤٣ ألفا يمثلون حوالي ٢٣ في المائة من إجمالي عدد الطلاب المقيدين في الجامعات الحكومية، ويبدو هناك بعض الاختلاف في طريقة تعامل كل جامعة مع هؤلاء الطلاب، ففي بعض الحالات يسمح لهم بحضور المحاضرة مثل الطلاب النظاميين، وفى حالات أخرى يدرسون بنظام التعليم عن بعد. ونظرياً يسمح لنسبة ٥ في المائة من الأوائل في نظام الانتساب بالتحويل إلى البرامج المعتادة بحيث لا يدفعون رسوما دراسية مرتفعة، وذلك في نهاية العام الأول من الدراسة.

**الدروس الخصوصية:** أصبح اللجوء إلى المدرسين الخصوصيين لاستكمال الإعداد الأكاديمي للطلاب في المدارس الثانوية تقليداً شائعاً لدى الأسر المصرية التي تنتمي إلى الطبقة المتوسطة. وبالرغم من أن الدروس الخصوصية ليست منتشرة على نطاق واسع في مرحلة التعليم التالي للمرحلة الثانوي، فإنها موجودة بالفعل في بعض الكليات في الجامعات الحكومية الكبرى في القاهرة والإسكندرية. ومن بين جوانب تلك الظاهرة بيع الكتب الدراسية التي يقوم بتأليفها أعضاء هيئة التدريس بالكليات، وبخاصة في المعاهد الفنية، وقد أوضحت التجربة في دول أخرى أن تلك الممارسات يمكن أن تنذر بتفشي حالة من الفساد عندما يصبح الأساتذة أكثر تساهلا مع هؤلاء الطلاب أو عندما يشجعونهم على شراء الكتب الدراسية لزيادة فرصهم في النجاح.

وتعد هذه البرامج كلها التفافا على مجانية التعليم واستجابة لتعليمات البنك الدولي تحت مبدأ استعادة التكلفة Cost recovery.

ويعرض الجدول التالي ملخصا للمعلومات المتاحة عن توزيع الطلاب بناء على المصروفات التي يقومون بسدادها كما يقدم نسباً تقديرية لمساهماتهم:

جدول (٥)

المساهمات الخاصة المباشرة في الإنفاق عل التعليم العالي٢٠٠٨

| فئة المؤسسة التعليمية | عدد الطلاب | متوسط المدفوع سنويا (بالجنية المصري) | إجمالي التمويل (بالجنية المصري) |
|---|---|---|---|
| الجامعات الخاصة | ٤٨٣٢٩ | ١٢٥٠٠ | ٦٠٤.١ |
| المعاهد العليا الخاصة | ٤٢٨٢١١ | ٢٥٠٠ | ١٠٧٠.٥ |
| المعاهد الفنية الخاصة | ٣٤٢٤١ | ٢٠٠٠ | ٦٨.٥ |
| المجموع الفرعي للمؤسسات الخاصة | ٥١٠٧٨١ | ٣٤١٣ | ١٧٤٣.١ |
| الجامعات الحكومية (مرحلة البكالوريوس) | ١٦٩٨٧٤٠ | ٥٠- ١٢٠ | ٢٠٣.٨- ٨٤.٩ |
| الجامعات الحكومية (مرحلة الدراسات العليا) | ١٩٩٩٢٩ | ٥٠٠ | ١٠٠.٠ |
| طلاب الانتساب | ٣٤٣٠٠٣ | ٤٠٠ | ١٣٧.٠ |
| الطلاب المقيدون في برامج التدريس بلغات أجنبية | ٥٠٠٠ | ١٠٠٠- ٥٠٠٠ | ٥.٠-٢٥.٥ |
| التدريس الخصوصي | ١٠٠٠٠٠ | ٥٠٠ | ٥٠.٠ |
| المجموع الفرعي للجامعات | ٢٢٤٦٦٧٢ | ٢١٠ | ٤٧٢.٠ |

**المصدر:** منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي(٢٠١٠ ) مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي في مصر...ص ٢٩١

## خاتمــة:

يتضح من العرض السابق أن التعليم المصري ليس مجانيًا على الإطلاق سواء في المؤسسات التعليمية الحكومية التي يفترض أن تكون مجانية أو في مؤسسات التعليم الخاص، وأن الشعب يتحمل فاتورة تعليمه. وفي ظل ارتفاع معدلات الفقر، وشيوع مظاهر اللامساواة في توزيع الدخل، وفي ظل عدم وجود مشروع قومي عام ورؤية واضحة لتطوير التعليم تدعمها فلسفة اجتماعية تقوم على المساواة وتكافؤ الفرص، فإن الخطر القادم يتمثل في أننا سوف نجد البنية التعليمية، وقد انشطرت إلى قسمين رئيسين: **الأول** تعليم للفقراء من أبناء الشعب يتوقف بهم عند الحدود الدنيا من التعليم الأساسي والفني. تعليم فقير في إمكاناته، وموارده، شحيح في تخصصاته، هزيل في نتائجه. أما الثاني فهو تعليم للقلة قاصر على أبناء القادرين ماديا، متنوع في مؤسساته، غني في موارده، منفتح على الثقافات الأخرى ومرتبط بها، يفتح لخريجيه أبواب سوق العمل بما قدم لهم من مستويات عالية من التعليم والتدريب.

ومما يعزز هذا الشعور بالخطر أن الدولة ذاتها لم تبد فيما أعدت من خطط واستراتيجيات سواء في التعليم الجامعي أو قبل الجامعي، أنها تحاول تطوير بنية

موحدة للنظام التعليمي، وإنما تضيف إليه نتوءات متفرقة لا يجمعها مسار ولا يوحدها هدف، فدخلت هي الأخرى سباق مع القطاع الخاص من خلال مشروعات للمدارس المتميزة، والمدارس التي لها صفة الأهلية، والمرتبطة بهيئات أجنبية لتدريس مناهجها، فضلاً عن إنشاء البرامج المتميزة بالجامعات، وكذلك الاتجاه نحو تدويل التعليم الجامعي ومنح الشهادات المشتركة Joint degrees.

هذا بالإضافة إلى التفكير في تحويل الجامعات الحكومية إلى مؤسسات تتمتع بالوضع القانوني للشركات الحكومية. وهى برامج ومشروعات تؤكد في نفس الوقت انحيازها الاجتماعي، واصطفافها إلى جانب الفريق الأقوى في الصراع الاجتماعي حول حق التعليم.

وإذا ما أضفنا إلى ما تقدم دخول القطاع الخاص المصري والأجنبي إلى مجال الاستثمار في التعليم نجد كيف أن الفرص قد ضاقت أمام أبناء الشعب للحصول على حقهم في التعليم، وكيف أن التعليم أصبح مؤهلاً لأن يلعب دورًا في تمزيق النسيج الاجتماعي وتشويه الهوية الثقافية بما يقوم عليه من تمييز في الالتحاق، ومن تعدد في الأنواع والمناهج ومن ارتباط بجماعات الضغط والمصالح.

إن بنية تعليمية مشوهة، متعددة المكونات متناقضة التوجهات، متضاربة المصالح، سوف تنتج مجتمعا ممزق الأواصر، مشوه الهوية، واهن التكوين.

**والسؤال الذي يطرح نفسه هنا كيف نخرج من الأزمة؟**

إن إعادة التماسك لبنية النظام التعليمي المصري رهن بتحقيق عدد من الشروط من أهمها:

١- إعادة الاعتبار إلى المدارس والجامعات الحكومية، واستعادة ثقة المجتمع فيها باعتبارها المؤسسات الرسمية التي تتبع الدولة وتديرها وتشرف عليها بشكل مباشر من أجل توفير التعليم الجيد لجميع أبناء المجتمع دون تمييز أو تفرقة، بحيث تمثل النموذج في ممارساتها التعليمية ومناهجها وفي مستوى معلميها وخريجيها.

٢- النظر إلى التعليم الخاص باعتباره مكملا وليس بديلا عن التعليم الحكومي، فهو عون للدولة في توفير فرص التعليم في ظل انكماش الموازنة الحكومية المخصصة للتعليم، ومن ثم ينبغي إزالة العوائق التي تحول بينه وبين أن يؤدي دوره في نشر التعليم، والنهوض بالبحث العلمي، وتوفير القوى البشرية اللازمة لصنع التنمية في مصر.

٣- اعتبار كل من التعليم الحكومي والخاص وجهين لعملة واحدة، فهما يسعيان لتحقيق هدف مشترك وهو بناء الإنسان المصري وترسيخ أسس الهوية الثقافية وقيم المواطنة والتماسك الاجتماعي، ومن هنا ينبغي تحديد المسارات المشتركة بين قطاعي التعليم لتحقيق هذا الهدف، بحيث يركز على المشترك الثقافي في الشخصية القومية المصرية ولا يكون تنوع مؤسسات التعليم سببا في التمييز الاجتماعي وتمزيق أواصر المجتمع.

٤- قيام الدولة بإصدار التشريعات التي تضمن جودة التعليم الذي تقدمه مؤسسات التعليم الخاصة، وتحقق الشفافية في الترخيص لها وتمويلها، ومراقبة المصروفات والرسوم الدراسية التي تحصلها. وكذلك ضبط عمليات التعليم والتعلم والتقويم واعتماد الشهادات التي تمنحها وبخاصة الدولية منها.

٥- الاهتمام بتدريس اللغة العربية وكل ما من شأنه ترسيخ قيم الانتماء الوطني لمصر وبخاصة في المدارس الأجنبية والدولية.

٦- الاستفادة من الطفرة الكبيرة في نمو المجتمع المدني بمصر من أجل فتح المجال أمام التوسع في التعليم الأهلي الجامعي وقبل الجامعي بحيث يتم إنشاء مؤسسات تعليمية غير هادفة للربح، وبمصروفات في متناول الغالبية العظمى من أبناء المجتمع وتقدم تعليما متنوعا وجيدا في الإطار العام الذي ترسمه الدولة.

إن تحقيق هذه الشروط وغيرها يمكننا على المدى البعيد أن نعيد السواء إلى بنية نظامنا التعليمي بحيث يصير نظاما متوازنا تتحقق من خلاله الجودة والإتاحة، ويسهم في بناء مجتمع يقوم على العدل الاجتماعي، ويهيئ أبناءه للمشاركة في صنع التنمية على أرض مصر والإسهام في بناء الحضارة الإنسانية.

## المراجع

بثينة عبد الرؤوف رمضان(٢٠٠٧) **مخاطر التعليم الأجنبي على هويتنا الثقافية وقيم المواطنة والانتماء**. القاهرة، دار الفكر العربي

حامد عمار ومحسن يوسف(٢٠٠٦ ) **إصلاح التعليم في مصر**. الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية

سامي نصار(٢٠٠٥ ) **قضايا تربوية في عصر العولمة وما بعد الحداثة**. القاهرة، الدار المصرية اللبنانية

شبل بدران وحسن البيلاوي(١٩٩٧ ) **علم اجتماع التربية المعاصر**. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية

طه حسين(١٩٩٣ ) **مستقبل الثقافة في مصر**. القاهرة، دار المعارف

عبد الخالق فاروق(٢٠٠٨ ) **كم ينفق المصريون على التعليم**. القاهرة، دار العين للنشر

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي(٢٠١٠ ) **مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي في مصر**. واشنطن، المنظمة والبنك

وزارة التربية والتعليم. **الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر: نحو نقلة نوعية في التعليم: ٢٠٠٧-٢٠٠٨ -٢٠١١-٢٠١٢** . القاهرة، وزارة التربية والتعليم. جزءآن

يعقوب أرتين (٢٠١٠ ) **القول التام في التعليم العام**. ترجمة على بهجت. القاهرة، المركز القومي للترجمة

Tomasevesk, Katarina (2006): ***The state of the right to education worldwide: free or fee: 2006 global report***. Copenhagen, August 2006.

-http://services.moe.gov..eg/books/09010/A/A2.htm